

ويتحدث ابن مضاء عن العلل النحوي فيبقي على العلل الأوائل ويرفض الثواني والثالث منها. يقول: "ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثالث (١٢٦)"، ويقسم العلل الثواني على أقسام:

١- قسم مقطوع به

٢- وقسم فيه إقناع

٣- وقسم مقطوع بفساده (١٢٧)

ولابد أن نشير إلى أن ابن مضاء استقى هذا التقسيم والحديث عن العلل من ابن جنبي (ت ٣٩٢ هـ) ولو تأمل ابن مضاء قليلا في كلام ابن جنبي لوجده يضم العلل الثواني والثالث إلى العلل الأوائل على أن ابن جنبي نفسه يذكر بصراحة أنه أخذ ذلك عن ابن السراج (ت ٣١٦ هـ). يقول ابن جنبي: "باب في العلة وعلة العلة. ذكر أبو بكر (١٢٨) في أدل أصوله هذا ومثّل منه برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا ارتفع بفعله، فإذا قيل ولم صار الفاعل مرفوعا؟ فهذا سؤال عن علة العلة.

وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فهو شرح وتفسير وتتميم للعلة، ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا: قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع بها الفاعل. وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه.

نعم ولو شاء لما طله فقال له: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمّة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى، و كان يجب على ما رتبته أبو بكر أن تكون هنا علة وعلة العلة وعلة علة العلة. وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول:

وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين نقييلين. فإن تكلفه متكلف جوابا عن هذا تصاعدت عدة العلل وأدى ذلك إلى هُجنة القول وضعفة (١٢٩) القائل به (١٣٠).

كما فتح ابن مضاء فتحا جديداً، ما هو بصاحب هذه المسألة وما هو بابن بجدتها بل سبقه إليها أبو الفتح بن جني الذي استهجن هذا، السلسلة من العلل وتصاعدها والبحث فيها والإجابة عنها ورمى القائل بها بالخور بالرأي وقلة الفطنة عندما وصفه بالضعفة. ومعلوم أن التعليل يمثل عنصراً أساساً في الدرس النحوي عند العرب وكان أوائل النحاة معللين، وتذكر الروايات أن أول من بَعَجَ النحو ومدَّ القياس وشرح العلل هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١٣١) (ت ١١٧ هـ). وكان سيبويه (ت ١٨٠ هـ) قد بنى كتابه على التعليل والحوار الذي جرى بينه وبين الخليل (ت ١٧٥ هـ) بالسؤال عن العلل، ما كانت هذه العلل تذهب بعيداً وراء التفسير المباشر بل إنها تبقى في ضوء الشكل التركيبي للعبارة أو بالرجوع إلى المعنى أو بتفسير الشكل التركيبي نفسه وقد تحمل على كثرة الاستعمال مثلاً. فالسؤال عن العلل والإجابة عنها كان يدور لدى القدماء مع المعنى. فقد سأل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) الفرزدق، كيف تُنشِدُ هذا البيت؟

وعينان قال الله كونا فكانتا

فعولان في الألباب ما تفعل الخمر (١٣٢).

فقال الفرزدق: كذا أنشد- وأنشد فعولان. فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت

فعولين؟!

فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبِّح لسبِّحت ونهض، أي لو نصب لأخبر أن الله خلقهما

وأمرهما أن تفعل ذلك وإنما أراد: أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر.